الأمم المتحدة
A/HRC/55/69
الجمعية العامة
Distr.: General
27 March 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الخامسة والخمسون
26 شباط/فبراير – 5 نيسان/أبريل 2024
البندان 2 و5 من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

هيئات وآليات الأمم المتحدة

الأنشطة التي اضطلع بها المقررون الخاصون والخبراء المستقلون والأفرقة العاملة التابعة للإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان في عام 2023، بما في ذلك معلومات محدثة عن الإجراءات الخاصة ومعلومات عن الاجتماع السنوي التاسع والعشرين للمقررين الخاصين والخبراء المستقلين ورؤساء الأفرقة العاملة

تقرير مقدم من الأمانة*

* قُدِّم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزه بعد الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن إرادة المكتب الذي قدمه.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة 3

ثانياً – الحقائق والأرقام 3

ألف – الولايات الجديدة 3

باء – المكلفون بولايات 3

جيم – الزيارات القطرية 3

دال – البلاغات 4

هاء – الاتصال الإعلامي والتوعية العامة 5

واو – التقارير والدراسات المواضيعية 5

زاي – المساهمة في وضع المعايير وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها 8

حاء – المنتديات والمشاورات وحلقات العمل والاجتماعات الأخرى 9

طاء – العمل مع هيئات أخرى من منظومة الأمم المتحدة والآليات الإقليمية 10

ياء – مساهمة الإجراءات الخاصة في الوقاية 12

كاف – أنشطة المتابعة 13

لام – التعاون مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة 13

ميم – مساهمة الإجراءات الخاصة في التعاون التقني 15

ثالثاً – اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة 16

رابعاً – أعمال الترهيب والانتقام 18

خامساً – الاجتماع السنوي التاسع والعشرون للمقررين الخاصين والخبراء المستقلين ورؤساء الأفرقة العاملة 19

ألف – اللجنة التنسيقية 19

باء – القضايا المواضيعية وأساليب العمل 19

جيم – التشاور مع أصحاب المصلحة 20

أولاً- مقدمة

1- يتضمن هذا التقرير لمحة عامة عن نظام الإجراءات الخاصة، ويسلط الضوء على الأنشطة التي اضطُلع بها في عام 2023. ويتضمن أيضاً معلومات عن عمل اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة. وترد فيه أيضاً تفاصيل عن النقاط الرئيسية والاستنتاجات التي استُخلصت أثناء الاجتماع السنوي التاسع والعشرين للمقررين الخاصين والخبراء المستقلين ورؤساء الأفرقة العاملة في إطار الإجراءات الخاصة.

ثانياً- الحقائق والأرقام

ألف- الولايات الجديدة

2- قرر مجلس حقوق الإنسان، في دورته الرابعة والخمسين، إنشاء فريق عامل معني بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية (القرار 9/54). ويبلغ مجموع عدد الولايات 60 ولاية منها 46 ولاية مواضيعية و14 ولاية قطرية[1].

باء- المكلفون بولايات

3- يشمل نظام الإجراءات الخاصة حالياً 83 منصب مكلف بولاية، بينهم 81 مكلفاً بولاية يباشرون مهامهم. وعيّن مجلس حقوق الإنسان 16 مكلفاً جديداً بولاية في عام 2023. وما زال التوازن الجنساني ينعكس في عدد أكبر من النساء مقارنة بالرجال: 59 في المائة من المكلفين الحاليين بولايات هم من النساء و41 في المائة من الرجال.

4- وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كان المكلفون بولايات من دول أعضاء في الأمم المتحدة تنتمي إلى المجموعات التالية: الدول الأفريقية، 24,69 في المائة؛ ودول آسيا والمحيط الهادئ، 19,75 في المائة؛ ودول أوروبا الشرقية، 9,88 في المائة؛ ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي، 19,75 في المائة؛ ودول أوروبا الغربية والدول الأخرى، 25,93 في المائة[2].

5- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، نظمت مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان) دورة تعريفية في جنيف للمعيَّنين حديثاً من المكلفين بولايات. وتتاح على الموقع الشبكي قائمة بالمكلفين الحاليين والسابقين بالولايات التي ما زالت قائمة، إلى جانب قائمة بالولايات التي أوقف العمل بها.

جيم- الزيارات القطرية

6- أجرى المكلفون بولايات 82 زيارة ميدانية إلى 56 دولة وإقليماً وإلى ثلاث مؤسسات[3]. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وجه ما مجموعه 128 دولة ودولة مراقبة واحدة غير عضو دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات[4].

(1) A/HRC/55/69/Add.1، الفرع الخامس عشر.

(2) المرجع نفسه، الفرع الثاني.

(3) المرجع نفسه، الفرع السادس.

(4) المرجع نفسه، الفرعان الثالث والرابع.

7- وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، بلغ عدد الدول التي استقبلت زيارة واحدة على الأقل من مكلف بولاية 172 دولة، في حين لم تتلق 21 دولة أي زيارات بعدُ. ومن بين هذه البلدان الأخيرة، لم تتلق أربع دول طلبات و16 دولة لم توافق على طلب الزيارة ودولة واحدة قبلت الزيارة لكن لم تكن الزيارة قد تمت بعدُ[5].

دال- البلاغات

8- في عام 2023، أحال المكلفون بولايات 723 بلاغاً، منها 621 بلاغاً أُرسلت بصفة مشتركة إلى 126 دولة و163 جهة فاعلة غير حكومية. وهذه البلاغات تخص 128 1 فرداً، منهم 298 أنثى. وورد في عام 2023 ما مجموعه 433 رداً (منها 399 رداً موضوعياً)، وشمل هذا العدد ردوداً على بلاغات أُرسلت قبل عام 2023. وورد ما مجموعه 341 رداً على بلاغات أُرسلت في عام 2023، منها 312 رداً موضوعياً (بلغت نسبة الردود 43,15 في المائة)[6]. وورد أكثر من رد واحد على بعض البلاغات[7].

9- وصدرت في عام 2023 ثلاثة تقارير بشأن البلاغات. وتتاح البلاغات المرسلة والردود الواردة بواسطة موقع إلكتروني مخصص[8]، يمكن من خلاله للمستخدمين الوصول إلى قاعدة بيانات جميع البلاغات المرسلة والردود الواردة منذ الدورة الثامنة عشرة لمجلس حقوق الإنسان. ويتيح الموقع الشبكي إمكانية الاطلاع على البلاغات والردود ذات الصلة الواردة من الحكومات وجهات أخرى بحسب الولاية و/أو البلد و/أو المنطقة الجغرافية و/أو الفترة و/أو التقارير المتعلقة بالبلاغات المقدمة إلى المجلس منذ عام 2011. وتصبح جميع البلاغات متاحة لعامة الجمهور بعد 60 يوماً في حين أن الرسائل الأخرى المتعلقة بتشريعات أو سياسات أو ممارسات قائمة أو قيد الإعداد لا تُعدّ متوافقة مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان تصبح متاحة بعد 48 ساعة. ويُنشر أيضاً كل رد وارد.

10- وفي عام 2023، أحال الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي 143 1 حالة اختفاء قسري مزعومة جديدة إلى دول، وأُحيلت 903 منها في إطار إجرائه العاجل. وأحال الفريق العامل، بموجب إجراءيه العاجل والعادي، 37 حالة أُبلغ عنها حديثا تتعلق بانتهاكات ترقى إلى مستوى الاختفاء القسري يدعى أن جهات غير حكومية ارتكبتها في أفغانستان (3) وشمال شرق الجمهورية العربية السورية (9) وليبيا (5) وميانمار (1) واليمن (19). واستطاع الفريق العامل استيضاح 77 حالة.

11- وأصدر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي 77 رأياً بموجب إجرائه العادي للبلاغات في عام 2023. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى الفريق العامل، في عام 2023، معلومات تشير إلى أن 25 شخصاً على الأقل من بين الأشخاص الذين اعتُمدت آراء بشأنهم قد أُطلق سراحهم.

12- واستخدم المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة أيضاً إجراء البلاغات لمعالجة المسائل الشاملة التي تؤثر في العديد من الدول وأصحاب المصلحة. وبعثوا ببلاغات مماثلة إلى مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، تتعلق، على سبيل المثال، بانعدام المساءلة عن ممارسات الشركات التجارية والأثر السلبي للمشاريع التجارية والإنمائية على المياه والإصحاح والبيئة، وكذلك على المدافعين عن حقوق الإنسان والأقليات والمجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين.

(5) المرجع نفسه، الفرع السابع. تتاح معلومات عن حالة جميع الزيارات القطرية التي طلبها المكلفون بولايات وعن الزيارات المقبلة في الموقع https://spinternet.ohchr.org/Home.aspx?lang=en.

(6) اعتباراً من عام 2018، لم تعد نسبة الردود تشمل سوى الردود الموضوعية.

(7) A/HRC/55/69/Add.1، الفرعان التاسع والعاشر.

(8) انظر https://spcommreports.ohchr.org.

هاء- الاتصال الإعلامي والتوعية العامة

13- أصدر المكلفون بالولايات 477 منتجاً إعلامياً، إما بصفة فردية أو جماعية، منها 345 نشرة صحفية، و81 إخطاراً إعلامياً، و51 بياناً إعلامياً، لإذكاء الوعي والتعبير عن قلقهم بشأن مجموعة من قضايا حقوق الإنسان، بما فيها حالات فردية. ووُضعت الصيغة النهائية لثلاثة كتيبات تقدم لمحة عامة عن الإجراءات الخاصة وأعمالها المواضيعية وزياراتها القطرية من أجل إلقاء المزيد من الأضواء على عمل الإجراءات الخاصة وإمكانية الوصول إليها.

واو- التقارير والدراسات المواضيعية

14- في عام 2023، قدم المكلفون بولايات 174 تقريراً؛ بينها 126 تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان، بما يشمل 56 تقريراً عن زيارات قطرية و48 تقريراً إلى الجمعية العامة[9].

15- وتيسيراً للوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتقارير المقبلة ودعوات تقديم الإسهامات ذات الصلة، يجري بانتظام تحديث الصفحة الشبكية التي تجمع جميع الدعوات السارية لتقديم المدخلات والاستبيانات الصادرة عن المكلفين بولايات. ويتم الإعلان عن مواضيع التقارير القادمة مسبقاً لتسهيل المشاركة[10].

16- وخصص اثنان من المكلفين بولايات أحد تقاريرهما لتقييم الأنشطة المضطلع بها حتى الآن تعزيزاً للولاية: فقد احتفلت المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للولاية بتقديم استعراض للإنجازات التي تحققت في الميدان، واستكشاف الفهم والمسؤوليات المرتبطة بالحق في التعليم، ودراسة التحديات الناشئة التي يتعين النظر فيها لضمان حصول الجميع على التعليم[11]؛ وقامت المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان بتقييم السنوات الـ 25 التي انقضت منذ اعتماد الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، وسلطت الضوء على أمثلة على الإنجازات وقصص النجاح التي أطلعها عليها المدافعون عن حقوق الإنسان[12].

17- وقرر المكلفون الجدد بولايات التالية أسماؤهم تكريس تقاريرهم الأولى لتوضيح رؤيتهم وأولوياتهم فيما يتعلق بولاياتهم: المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية[13]، والمقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين[14]، والمقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً[15]، والمقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب[16]، والمقررة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد[17].

(9) انظر A/HRC/55/69/Add.1، الفرع الحادي عشر، للاطلاع على قائمة التقارير والمواضيع المعالَجة.

(10) انظر www.ohchr.org/en/special-procedures-human-rights-council/reports-and-related-calls-input.

(11) A/HRC/53/27.

(12) A/HRC/52/29.

(13) A/HRC/54/27.

(14) A/HRC/53/31.

(15) A/HRC/53/35 وA/78/245.

(16) A/HRC/53/60.

(17) A/HRC/52/38.

18- وتناولت التقارير المواضيعية المنشورة في عام 2023 طائفة واسعة من قضايا حقوق الإنسان. وبرزت بوجه خاص سبعة مواضيع شاملة، هي الآتية: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ وحقوق المرأة والمنظور الجنساني؛ ومنع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان؛ والأمن وبناء السلام؛ والهجرة؛ وتغير المناخ؛ والمالية والاقتصاد وحقوق الإنسان. ويمكن الاطلاع على جميع التقارير التي أعدها المكلفون بولايات بشأن تغير المناخ، والهجرة، والتكنولوجيات الجديدة، وأهداف التنمية المستدامة، مصنفة حسب الهدف، على الصفحة الشبكية المخصصة للقضايا المواضيعية الشاملة[18].

19- وترد جميع استنتاجات الإجراءات الخاصة وتوصياتها في تقرير الأمين العام بشأن هذه المسألة[19]، الذي يقدم لمحة شاملة عن جميع التقارير التي قدمها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة عام 2023. وترد في ذلك التقرير إحالات إلى "خطتنا المشتركة" و"أسمى ما ترنو إليه النفوس: نداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان" وهو يبين كيفية مساهمة استنتاجات المكلفين بولايات وتوصياتهم في جعل نظام حقوق الإنسان متجاوباً ومبتكراً في مواجهة التحديات الماثلة أمام حقوق الإنسان، وتعزيز أوجه التآزر بين حقوق الإنسان وجميع أركان عمل الأمم المتحدة.

20- وتناولت عدة تقارير تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، وشملت تقارير كل من المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية[20]، والمقرر الخاص المعني بالحق في التنمية[21]، والمقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم[22]، والمقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير[23].

21- وبرزت حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والمسائل الجنسانية في عدة تقارير، بما في ذلك تقارير كل من المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان، والفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات[24]، والمقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتصلة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة[25]، والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً[26]، والمقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير[27]، والمقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان[28]، والخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية[29]، والمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة والفتاة، وأسبابه وعواقبه[30]، والفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات[31].

(18) انظر www.ohchr.org/en/special-procedures-human-rights-council/cross-cutting-thematic-issues.

(19) A/HRC/55/19.

(20) A/77/290.

(21) A/HRC/54/27 وA/78/160.

(22) A/HRC/53/27.

(23) A/HRC/53/25.

(24) A/HRC/53/21.

(25) A/HRC/52/33.

(26) A/78/254.

(27) A/78/288.

(28) A/78/131.

(29) A/HRC/53/37 وA/78/227.

(30) A/HRC/53/36 وA/78/256.

(31) A/HRC/53/39.

22- وواصل المكلفون بولايات التركيز على منع انتهاكات حقوق الإنسان وعلى قضايا السلام والأمن في التقارير التي أعدها كل من المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[32]، والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء[33]، والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات[34]، والمقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان[35]، والمقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال[36]، والمقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار[37]، والمقرر الخاص المعني بحق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي[38].

23- وتناول المكلفون بولايات قضايا الهجرة والتشرد في تقارير كل من المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية[39]، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ[40]، والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات[41]، والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين[42]، والمقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال[43].

24- وواصل المكلفون بولايات التركيز على تغير المناخ في تقارير كل من الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع الأشخاص ذوي المهق بحقوق الإنسان[44]، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ[45]، والمقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطرق سليمة بيئياً[46]، والمقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب، وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق[47]، والخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان[48].

25- وتناولت تقارير مختلفة أثر التكنولوجيات الجديدة على حقوق الإنسان. وشملت تقارير كل من الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي[49]، والمقررة الخاصة المعنية بحق كل

(32) A/78/174.

(33) A/HRC/52/40.

(34) A/78/246.

(35) A/78/131.

(36) A/78/172.

(37) A/HRC/54/24.

(38) A/78/253

(39) A/HRC/52/35.

(40) A/HRC/53/34.

(41) A/HRC/53/38/Add.3.

(42) A/HRC/53/26 وA/78/180.

(43) A/HRC/53/28.

(44) A/78/167.

(45) A/HRC/53/34 وA/78/255.

(46) A/HRC/54/25.

(47) A/HRC/52/28.

(48) A/78/226.

(49) A/HRC/54/22/Add.5.

إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية[50]، والمقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابه وعواقبه[51]، والمقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب[52].

26- وأخيراً، ركز العديد من المكلفين بولايات على أثر التمويل والاقتصاد على حقوق الإنسان في تقارير كل من فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي[53]، والفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال[54]، والمقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية[55]، والمقرر الخاص المعني بالحق في التنمية[56]، والخبيرة المستقلة المعنية بآثار الديون الخارجية للدول، وما عليها من التزامات مالية دولية أخرى ذات صلة، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[57]، والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات[58]، والمقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية[59]، والمقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان[60].

زاي- المساهمة في وضع المعايير وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها

27- ساهم المكلفون بولايات الوارد ذكرهم فيما يلي في توضيح قواعد ومعايير حقوق الإنسان المتصلة بولاياتهم:

(أ) أوجز الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال كيفية انطباق المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان على مؤسسات تمويل التنمية[61]؛

(ب) استكشف المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ تطبيق التزامات حقوق الإنسان في التقاضي بشأن تغير المناخ، والدور الحاسم الذي يتسم به هذا التقاضي في التصدي لتغير المناخ، ومبدأ الإنصاف بين الأجيال وتطوره إلى عدالة بين الأجيال[62]؛

(ج) قدمت الخبيرة المستقلة المعنية بآثار الديون الخارجية للدول، وما عليها من التزامات مالية دولية أخرى ذات صلة، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

(50) A/HRC/53/65.

(51) A/78/161.

(52) A/HRC/52/39.

(53) A/HRC/54/67، وA/HRC/54/67/Corr.1.

(54) A/HRC/53/24/Add.4.

(55) A/78/213.

(56) A/78/160.

(57) A/HRC/52/34 وA/HRC/52/45.

(58) A/HRC/53/38/Add.3.

(59) A/HRC/54/31.

(60) A/HRC/53/33 وA/78/175.

(61) A/HRC/53/24.

(62) A/78/255.

والثقافية، مجموعة متكونة من 13 مشروع مبادئ توجيهية غير ملزمة وعملية بشأن حقوق الإنسان وإعادة أصول الدول إلى أوطانها، بما يتسق مع القانون الدولي القائم لحقوق الإنسان في هذا السياق[63]؛

(د) عرضت الخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن الدولي مشروعاً منقحاً للإعلان المتعلق بالحق في التضامن الدولي[64]؛

(هـ) ناقشت المقررة الخاصة المعنية بالقضاء على التمييز ضد الأشخاص ذوي الجذام (داء هانسن) وأفراد أسرهم كيف أن أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والاجتهادات القانونية المستمدة من الآليات الدولية لرصد حقوق الإنسان تلزم الدول بوضع وسن أطر قانونية عامة ومحددة لمكافحة التمييز من أجل الوفاء بالتزاماتها الإيجابية بحماية جميع الأشخاص من التمييز، وبخاصة الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع أشد حرماناً[65]؛

(و) استعرض المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات وقيّم من زاوية نقدية تنفيذ إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية[66]؛

(ز) سلطت المقررة الخاصة المعنية بالحق في الخصوصية الضوء على أهمية مبدأي الشفافية وقابلية التفسير في معالجة البيانات الشخصية باستخدام الذكاء الاصطناعي[67]؛

(ح) بحثت المقررة الخاصة المعنية بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التزامات الدول بتجريم أعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها، وعرضت مجموعة من ممارسات الدول[68]؛

(ط) قدم المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار تحليلاً للمعايير القانونية الدولية التي تقوم عليها ركائز العدالة الانتقالية الخمس، وهي: الحقيقة، والعدالة، والجبر، وتخليد الذكرى، وضمانات عدم التكرار[69].

حاء - المنتديات والمشاورات وحلقات العمل والاجتماعات الأخرى

28- نظم المكلفون بولايات أو حضروا في عام 2023 أكثر من 250 منتدى ومشاورة واجتماع خبراء وحلقة عمل وحدثاً، بالتعاون و/أو المشاركة مع الحكومات والكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص[70].

29- وعقد المنتدى المعني بقضايا الأقليات دورته السادسة عشرة في جنيف، يومي 30 تشرين الثاني/نوفمبر و1 كانون الأول/ديسمبر 2023، بتوجيه من المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات. وناقش المشاركون في المنتدى موضوع "الأقليات والمجتمعات المتماسكة: المساواة والإدماج الاجتماعي والمشاركة الاجتماعية والاقتصادية"؛ وتَسجَّل للمشاركة في المنتدى ما مجموعه 550 شخصاً، بينهم ممثلو الدول الأعضاء، وآليات

(63) A/HRC/55/54.

(64) A/78/176.

(65) A/HRC/53/30.

(66) A/HRC/52/27.

(67) A/78/310.

(68) A/HRC/52/30.

(69) A/HRC/54/24.

(70) انظر A/HRC/55/69/Add.1، الفرع التاسع عشر، للاطلاع على قائمة غير شاملة بالأحداث التي نظمها المكلفون بولايات.

الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات والآليات الإقليمية التي تنشط في ميدان حقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الهيئات الوطنية ذات الصلة، والأكاديميون والخبراء المعنيون بقضايا الأقليات، وممثلو الأقليات ومنظمات الأقليات والمنظمات غير الحكومية. وسيقدَّم التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الخامسة والخمسين[71].

30- وعُقدت الدورة السنوية الثانية عشرة للمنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في جنيف، في الفترة من 27 إلى 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بتوجيه من الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال. وركزت الدورة على الموضوع التالي "نحو تغيير فعلي في تنفيذ الالتزامات والمسؤوليات وسبل الانتصاف". وفي المجموع، تسجَّل 483 شخصاً لحضور المنتدى شخصياً، و510 1 عبر الإنترنت، مع عدد لا يحصى من الأشخاص الآخرين الذين تابعوا الحدث على تلفزيون الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت وعلى وسائل التواصل الاجتماعي. وتَسجَّل مشارطون من 144 بلداً للمشاركة في الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين الذي استمر ثلاثة أيام وتناول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وتضمن جدول أعمال المنتدى 39 جلسة مواضيعية وإقليمية ورفيعة المستوى تناولت الاتجاهات والتحديات في تنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وناقش أكثر من 219 متحاوراً، بمن فيهم أصحاب الحقوق، وقادة الأعمال التجارية، ومقررو السياسات، وممثلو الشعوب الأصلية، ورؤساء المنظمات الدولية والإقليمية، وخبراء دوليون، وممثلو الحكومات، والمجتمع المدني، ونقابات العمال، والرابطات الصناعية، والأوساط الأكاديمية، ومكاتب المحاماة، الإجراءات الملموسة المطلوبة من الدول ومن مؤسسات الأعمال من أجل ضمان احترام الأعمال التجارية حقوقَ الإنسان وتعزيز مساءلة الشركات وإمكانية الوصول إلى سبل الانتصاف. وسيقدَّم التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والخمسين[72].

طاء- العمل مع هيئات أخرى من منظومة الأمم المتحدة والآليات الإقليمية

31- سعى المكلفون بولايات، طوال السنة، إلى توطيد التعاون مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، ومع الآليات الإقليمية. وترد في الإضافة إلى التقرير قائمة غير شاملة بهذه الأنشطة[73].

32- وما فتئ المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة يقدمون وثائق قصيرة قبل عرض تقاريرهم على مجلس حقوق الإنسان، ويسلطون الضوء على القضايا الرئيسية المثارة والعناصر التي قد يرغبون في الحصول على آراء الدول وأصحاب المصلحة الآخرين بشأنها بغية تعزيز التفاعل مع المجلس. وفي عام 2023، بدأوا ممارسة مماثلة في اللجنة الثالثة للجمعية العامة.

33- وما زال نداء الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان وخطتنا المشتركة يوفران زخماً وفرصاً رئيسية لإدماج عمل الإجراءات الخاصة داخل منظومة الأمم المتحدة وتعزيز العمل بين هذه الآليات وهيئات الأمم المتحدة وكياناتها. ويدعو الأمين العام في هاتين المبادرتين إلى الاستخدام الأكمل لآليات حقوق الإنسان، بما يشمل الإجراءات الخاصة، من أجل التغلب على التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الملحة، وتحسين ربطها بالعمليات الأخرى بغية الاستفادة إلى أقصى حد من آثارها وإيجاد سبل تجعل آليات حقوق الإنسان في وضع مالي أكثر استدامة.

(71) A/HRC/55/70.

(72) A/HRC/56/66.

(73) A/HRC/55/69/Add.1، الفرع العشرون.

34- وعملت اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة مع مختلف محاوري الأمم المتحدة لتعزيز التعاون وزيادة الوعي بإنجازات الإجراءات الخاصة. واجتمعت اللجنة مع الأمين العام، والمدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومدير مكتب دعم بناء السلام، ورئيس الجمعية العامة، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ورئيس لجنة بناء السلام، ومكتب اللجنة الثالثة، والميسرين المشاركين لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل، وممثلي الدول والمنظمات غير الحكومية. وبلغ انخراط محاوري الأمم المتحدة في هذا العمل مستوى عالياً ومرموقاً واندرجت الاجتماعات ضمن الجهود العامة الرامية إلى تعزيز مشاركة الإجراءات الخاصة في العمليات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة. وقد حُدِّدت عدة مداخل لهذه المشاركة، بما في ذلك تبادل المعلومات المتعلقة بالأحداث التي سيقودها رئيس الجمعية العامة، وتقاسم قائمة الاجتماعات والعمليات المقبلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي يمكن أن تشارك فيها الإجراءات الخاصة، وتبادل المعلومات بشأن مساهمات الإجراءات الخاصة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والتعريف بالتجارب الناجحة في مجال التعاون والعمل بين كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها وإجراءاتها الخاصة.

35- وواصلت اللجنة التنسيقية العمل مع جميع الجهات المعنية بمؤتمر القمة المعني بالمستقبل. فقد يسرت مناقشة في الاجتماع السنوي بشأن إمكانية المساهمة في مؤتمر القمة ونتائجه. واجتمعت اللجنة مع الميسرين المشاركين المعنيين بمؤتمر القمة وشاركت في المشاورات التي عُقدت في 13 كانون الأول/ديسمبر، وشددت على ضرورة إبراز مسألة حقوق الإنسان بشكل كامل وأساسي في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة، المعنون "ميثاق من أجل المستقبل"، لتجديد التأكيد على أن كرامة الإنسان هي في صميم مجتمعاتنا وأن احترام حقوق الإنسان أمر أساسي لمنع نشوب الصراعات وتعزيز التنمية البشرية. ولما كان من المتوقع أن تمهد الوثيقة الختامية الطريق لعمل الأمم المتحدة في السنوات القادمة، دعت اللجنة إلى إدراج حقوق الإنسان بشكل بارز في مقدمة الوثيقة وفي جميع فصولها. وبشكل أكثر تحديداً، ينبغي أن تعكس الوثيقة الختامية الدعوة إلى استخدام آليات حقوق الإنسان استخداماً أكمل، بما في ذلك عملية الاستعراض الدوري الشامل، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والإجراءات الخاصة، من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الملحة وربطها على نحو أفضل بالعمليات الأخرى من أجل زيادة أثرها إلى أقصى حد ومساعدة الدول الأطراف على الامتثال. وينبغي أيضاً أن تهدف الوثيقة الختامية إلى تأمين الاستدامة المالية لآليات حقوق الإنسان، ومن ثم ينبغي أن تتضمن التزاماً لا لبس فيه بتكثيف الجهود لتعزيز ركن حقوق الإنسان إلى جانب الأركان الأخرى من عمل المنظمة، بوسائل منها تعزيز الموارد المخصصة لمفوضية حقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان، بما في ذلك الإجراءات الخاصة، وزيادتها زيادة كبيرة. وأرسلت اللجنة التنسيقية مساهمة خطية إلى الميسرين المشاركين لمؤتمر القمة في هذا الاتجاه.

36- وحدثت اتصالات رسمية وغير رسمية بين المكلفين بولايات وأعضاء مجلس الأمن.

37- ففي 17 آذار/مارس 2023، شاركت المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في اجتماع بصيغة آريا عقده مجلس الأمن بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

38- وفي 20 آذار/مارس 2023، شارك الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية في اجتماع عقده مجلس الأمن بصيغة آريا بشأن كيفية تحسين إدماج مراعاة حقوق الإنسان للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في عمل مجلس الأمن.

39- وفي 17 آب/أغسطس 2023، شاركت المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في جلسة إحاطة مفتوحة عقدها مجلس الأمن بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بمعية المفوض السامي لحقوق الإنسان.

40- واستمر أيضاً العمل مع الجهات الفاعلة في هيكل بناء السلام. وأُحرز تقدم في إذكاء الوعي وتحسين عمل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بشأن الوقاية وبناء السلام من خلال المشاركة النشطة في مختلف الاجتماعات المتعلقة بالوقاية وإعداد ونشر مختلف الإسهامات المكتوبة، فضلاً عن عقد اجتماع مخصص بين اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة ومكتب دعم بناء السلام.

41- وخلال الاجتماع السنوي التاسع والعشرين للمقررين الخاصين والخبراء المستقلين ورؤساء الأفرقة العاملة للإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه 2023، اعتُمد إعلان مشترك يؤكد على الدور الحاسم لحقوق الإنسان كأداة لتنفيذ التغييرات العميقة اللازمة لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة[74]. ودعا المكلفون بولايات، قبل انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تحت رعاية الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2023، جميع الحكومات إلى تنفيذ خطة عام 2030 بالكامل من خلال إعطاء الأولوية لمن هم أكثر تخلفاً عن الركب، بمن فيهم الذين عانوا تاريخياً من الاستبعاد ويعيشون في حالة ضعف، وشددوا على ضرورة دمج الالتزامات والتوصيات الدولية في مجال حقوق الإنسان في خطط العمل الوطنية وآليات التنفيذ المحلية. وشارك بعض المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه 2023.

42- وجرى أيضاً تعزيز التعاون مع آليات حقوق الإنسان الأخرى. فقد عقدت اللجنة التنسيقية اجتماعاً مع رؤساء هيئات المعاهدات لتقييم مستوى التعاون بين الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات واستكشاف السبل الممكنة لتعزيز هذا التعاون. وكانت المناقشة مثمرة وأدت إلى الاتفاق على العمل على وضع قائمة بنقاط الدخول للتعاون بين الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات، وتحسين تبادل المعلومات بشأن الأنشطة المقبلة من خلال أمانات كل منها، وعقد اجتماع مماثل مرة واحدة في السنة على الأقل. وعمل المكلفون بولايات أيضاً مع ممثلي هيئات المعاهدات وآليات التحقيق خلال اجتماعهم السنوي من أجل تعزيز التعاون بين جميع آليات حقوق الإنسان.

43- وفيما يتعلق بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، عزّز المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة أنشطتهم المشتركة مع هذه الهيئات. واتخذ هذا التفاعل أشكالاً شتى، منها المشاركة في الاجتماعات، وإصدار بيانات مشتركة، والمساهمة في أنشطة مشتركة مثل إعداد التقارير وتنظيم الحلقات الدراسية والزيارات المشتركة.

ياء- مساهمة الإجراءات الخاصة في الوقاية

44- متابعةً للمناقشات السابقة، ناقش المكلفون بولايات، بمشاركة ممثلين عن مكتب كويكر لدى الأمم المتحدة في جنيف، مشاركتهم في هيكل السلام والأمن وبناء السلام والوقاية في منظومة الأمم المتحدة خلال الاجتماع السنوي. وشدد المكلفون بولايات على أهمية غرس منظور حقوق الإنسان في مجال السلام والأمن وناقشوا الفرص الاستراتيجية المتاحة في هذا السياق.

45- وحُددت عدة سبل ومجالات للتعاون، بينها إعداد تقارير تركز على المسائل المتصلة ببناء السلام والوقاية، وتنظيم مناسبات مشتركة، وإدراج بناء السلام أو الوقاية في الزيارات القطرية والتوصيات ذات الصلة، والعمل مع مختلف كيانات الأمم المتحدة، والتفاعل مع الهيئات الحكومية الدولية مثل مجلس الأمن أو لجنة بناء السلام. وقد سُجلت المعلومات المتعلقة بتقارير الإجراءات الخاصة عن السلام والأمن والوقاية، وعن تفاعلاتها مع الفاعلين في هيكل السلام والأمن وبناء السلام، وأتيحت في مختلف التقارير العامة وفي الموقع الشبكي.

(74) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/annual-meeting/Annual-Meeting-29-Joint-Declaration-SDG-Summit.pdf.

كاف- أنشطة المتابعة

46- بُذِلت جهود من أجل زيادة إبراز عمل الإجراءات الخاصة وتوصياتها بهدف تيسير المتابعة. واستمر استخدام توصيات الإجراءات الخاصة من جانب المكاتب الميدانية للمفوضية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وهي متاحة في المؤشر العالمي لحقوق الإنسان[75].

47- واستمر المكلفون بولايات في إعطاء الأولوية لمتابعة تقييماتهم واستنتاجاتهم وتوصياتهم وتنفيذها. وعمل المكلفون بولايات مع الدول ومع الأمم المتحدة، بما في ذلك أفرقة الأمم المتحدة القطرية، لضمان إدماج مشورتهم وتوصياتهم في عمل المنظمة. وأصدر المكلفون بولايات 338 بلاغ متابعة للحالات التي سبقت إحالتها إلى الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية، ونشرات صحفية تتعلق بالمتابعة. كما أرسلوا استبيانات وعقدوا اجتماعات ومشاورات. وترد في الإضافة إلى هذا التقرير قائمة غير شاملة بأنشطة المتابعة[76].

48- وتلجأ الإجراءات الخاصة إلى مزيج من الأدوات والشبكات من أجل تعزيز التنفيذ والتعاون مع الولايات الأخرى وآليات حقوق الإنسان والكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة الأوسع، بما في ذلك أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

لام- التعاون مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة

49- يلتزم المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بالوفاء بالولايات التي أسندها إليهم مجلس حقوق الإنسان. ويملك المكلفون بولايات، بفضل استقلاليتهم وخبرتهم في معالجة مجموعة واسعة من القضايا التي تغطيها ولايات الإجراءات الخاصة البالغ عددها 60 ولاية، قدرةً فريدةً على دراسة وتحليل القضايا والحالات بشكل مستقل في ضوء قواعد ومعايير حقوق الإنسان. ويؤدون زيارات قطرية، ويقدمون المشورة بشأن القضايا المواضيعية والخاصة بكل بلد، ويثيرون شواغلهم بشأن الحالات الفردية مباشرةً مع الأطراف ذات الصلة، ويضعون معايير دولية، وييسرون النقاش الوطني والدولي بشأن قضايا حقوق الإنسان، ويعملون بمثابة منظومة متكاملة لتعزيز تعميم مراعاة حقوق الإنسان، وربط مختلف قطاعات المجتمع، وتوجيه الانتباه إلى جميع قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك القضايا التي قد تظل مخفية. ولتحقيق هذه الغايات، لا غنى عن التعاون الكامل من جانب جميع الجهات المعنية، ولا سيما الدول.

50- لذلك، لا تزال مسألة تعاون الدول وتقييم هذا التعاون تشكل أولوية من أولويات الإجراءات الخاصة التي تتناول هذه المسألة مع مراعاة جميع جوانب عمل المكلفين بولايات. ويمكن أن يتخذ التعاون أشكالاً عديدة، وذلك من خلال الرد على البلاغات، وقبول الزيارات، والرد على طلبات تقديم إسهامات في التقارير السنوية، ومتابعة التوصيات المقدمة من المكلفين بولايات والعمل بشكل عام مع الإجراءات الخاصة. واستمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الجهود والمبادرات الرامية إلى تحسين تقييم مختلف أبعاد تعاون الدول مع الإجراءات الخاصة. وخلال السنوات الخمس الأخيرة، على الرغم من وجود حالات واضحة من عدم التعاون أو التعاون الكامل من جانب الدول، فإن سجلاً مختلطاً يميز غالبية الحالات. وقد وُضعت أدوات محددة لتقديم صورة شاملة عن تعاون الدول. وهي تستند إلى تنظيم تسجيل المعلومات المتعلقة بالزيارات القطرية والبلاغات وصيانة قواعد البيانات والمواقع الشبكية ذات الصلة. وبالنظر إلى أبعاد التعاون المتعددة الجوانب، فإن النهج المختار في هذا التقرير هو تقديم جدولين يتضمنان جميع المعلومات ذات الصلة بتعاون الدول فيما يتعلق بالبلاغات والزيارات القطرية للإجراءات الخاصة. ويتضمن هذا التقرير معلومات عن حالة

(75) انظر https://uhri.ohchr.org.

(76) A/HRC/55/69/Add.1، الفرع الثالث عشر.

هذا التعاون، بما يشمل عدد الدعوات الدائمة، وعدد الزيارات التي أُجريت في عام 2023، وعدد الزيارات في السنوات الخمس الماضية[77]، والدول التي لم تتلق قطّ زيارة من مكلف بولاية، والدول التي تتعلق بها أكثر من خمس طلبات زيارة لا تزال دون رد، وعدد الزيارات التي لم تُجر بعدُ حسب كل بلد، وعدد البلاغات بحسب البلد والردود الواردة[78]. ويهدف هذا النظام المعزز إلى تقييم التعاون والإجراءات المتخذة من جميع الأطراف بشكل أفضل. ويجري بانتظام تحديث الصفحة الشبكية لمفوضية حقوق الإنسان التي تورد هذه المعلومات بصيغة مفصلة، بما يشمل حالة الزيارات القطرية والطلبات ذات الصلة[79].

51- وتشير البيانات المتاحة إلى أن الإجراءات الخاصة تتمتع عموماً بتعاون مثمر من الدول وغيرها من أصحاب المصلحة. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كانت 128 دولة من أصل 193 دولة عضواً (66,32 في المائة) ودولة مراقبة واحدة غير عضو قد وجهت دعوة دائمة إلى الإجراءات الخاصة المواضيعية[80]. ويبلغ عدد الدول التي لم يسبق أن زارها مكلف بولاية 21 دولة. وزاد عدد زيارات المكلفين بولايات في عام 2023. وتشير التغطية الجغرافية للزيارات المضطلع بها إلى أن المكلفين بولايات ما زالوا حريصين على التوازن في زياراتهم التي تشمل جميع المناطق. وتشكل الزيارات القطرية جزءاً أساسياً من تنفيذ الولايات في إطار الإجراءات الخاصة، ويعوّل المكلفون بولايات على تعاون الدول تعاوناً كاملاً لاستئناف الزيارات في أقرب وقت ممكن. وقد تلقت بعض الدول أكثر من زيارة واحدة في السنة، وتلقت ثماني دول خمس زيارات أو أكثر في السنوات الخمس الماضية (البرازيل، وبنغلاديش، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وقطر، وقيرغيزستان، ومالي، ومنغوليا، وهندوراس). واستخدم المكلفون بولايات أيضاً الزيارات التقنية لمعالجة مسائل مواضيعية معينة.

52- وفيما يتعلق بالولايات القُطرية، أبدت بعض البلدان، مثل أفغانستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وكمبوديا ومالي، استعدادها للسماح للمكلف بالولاية القُطرية بالدخول إلى إقليمها، في حين أنّ إريتريا وإيران (جمهورية – الإسلامية) وإسرائيل وبيلاروس وبوروندي وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وميانمار لا تزال ترفض السماح بالدخول إلى إقليمها. وحتى في هذه الحالات، كانت هناك بعض الاختلافات، حيث رفضت بعض الدول أي تعاون مع المكلفين بولايات في حين تعاونت معهم دول أخرى خارج نطاق الزيارات القطرية.

53- واتُخذت أيضاً مبادرات لتوضيح الفائدة المتبادلة من التعاون. واستمر جمع المعلومات عن أثر عمل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وأضيف المزيد من المواد الإخبارية إلى الصفحة الشبكية المعنونة "Making a difference" (إحداث فارق)[81]. ويُظهر التجميع غير الشامل للأمثلة أن أثر عمل المكلفين بولايات يمكن أن يتخذ أشكالاً عديدة. وأجرى المكلفون بولايات أيضاً تقييمات لأعمالهم أو شاركوا في اجتماعات مختلفة مع أصحاب المصلحة بشأن تقييم أثر عملهم، ولا سيما في نهاية فترة ولايتهم. وتكشف هذه الأنشطة أن المكلفين بولايات قد أدوا دوراً حاسماً من خلال تقديم الحلول الأساسية، والعمل على جعل نظام حقوق الإنسان أكثر استجابة وابتكاراً في التصدي للتحديات.

54- وأرسل المكلفون بولايات 723 بلاغاً في عام 2023، وبلغ معدل الردود الموضوعية 43,15 في المائة.

(77) تغطي الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير 2019 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

(78) A/HRC/55/69/Add.1، الفروع الثالث إلى العاشر.

(79) انظر www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/CountryandothervisitsSP.aspx.

(80) A/HRC/55/69/Add.1، الفرع الثالث.

(81) انظر www.ohchr.org/en/special-procedures-human-rights-council/making-difference-special-procedures-human-rights-council.

55- وإذا كانت بعض الدول بذلت جهوداً هائلة لإقامة تعاون بناء مع المكلفين بولايات، فإن دولاً أخرى ما زالت ترفض الزيارات أو لا تقبل إلا عدداً قليلاً مختاراً منها. ولم يتلق ما مجموعه 80 بلداً أي زيارة من أحد المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة أثناء السنوات الخمس الماضية، على الرغم من تلقي 67 بلداً منها طلباً واحداً على الأقل لزيارتها. ولم يقبل 24 بلداً الزيارة رغم وجود خمس طلبات أو أكثر لم يبت فيها بعدُ أثناء الفترة نفسها. ويمكن أن يكون التعاون جزئياً أو انتقائياً. فبعض الدول، على سبيل المثال، لم تتعاون إلا مع عدد قليل مختار من المكلفين بولايات، أو ردت على البلاغات لكنها لم تقبل الزيارات رغم أنها وجّهت دعوات دائمة. ومما يبعث على القلق أن بعض الدول التي وافقت رسمياً على توجيه دعوات دائمة إلى الإجراءات الخاصة في سياق عملية الاستعراض الدوري الشامل لم تقبل الزيارات أو طلبت شطب بلدانها من قائمة الدول التي أعلنت قبولها.

56- ومن دواعي القلق الشديد أنّ عدداً من المكلفين بولايات قد تعرضوا مرة أخرى لاستهداف علني وشخصي بسبب اضطلاعهم بعملهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبعض هذه الحالات يبعث على القلق بشكل خاص، لأنها قد تؤثر على الأمن الشخصي للمكلفين بولايات وسلامتهم. ففي بعض الحالات القصوى، تعرض المكلفون بولايات لملاحظات مهينة وهجمات شخصية. وقد حدث هذا في مقرات هيئات الأمم المتحدة، أو أثناء الزيارات القطرية أو في سياقات أخرى. وتشمل الأمثلة على الأحداث الأخيرة تعرّضَ المكلفين بولايات لملاحظات شخصية مهينة، واعتداءات لفظية، وحملات مهينة في الصحافة، وبيانات عامة عدوانية أو مهينة صادرة عن ممثلي الدولة أو ممثلي المجتمع المدني، وادعاءات بسلوك متحيز وغير مهني يهدف إلى تشويه سمعتهم، بما في ذلك زج أفراد الأسرة علناً، مما قد يؤدي إلى انعدام الأمن. وفي بعض الحالات، أصبحت شرعية الإجراءات الخاصة وسلطتها موضع شك مباشر، مما قوض نظام الإجراءات الخاصة برمته وأساء إلى سمعة الأمم المتحدة. وهذه مسألة تأخذها الإجراءات الخاصة واللجنة التنسيقية ومفوضية حقوق الإنسان على محمل الجد وتتطلب رداً متسقاً ومنهجياً من جميع الجهات المعنية. وفي بعض الحالات، واجه المكلفون بولايات صعوبات في الوصول (على النحو المبين في اختصاصات الزيارة)، فضلاً عن حرية التنقل اللازمة أثناء الزيارة والتقاء الضحايا وأعضاء منظمات المجتمع المدني المستقلة دون أي مراقبة، مما أدى في بعض الحالات إلى تعليق الزيارة أو تأجيلها. وصرحت بعض الدول علناً أنها ستقاطع ولايات معينة.

ميم- مساهمة الإجراءات الخاصة في التعاون التقني

57- تواصل الإجراءات الخاصة تقديم المشورة والتوصيات إلى الدول وأصحاب المصلحة الآخرين عن طريق استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات والعمليات[82] تشمل التقارير المواضيعية. وتتضمن التقارير المواضيعية توصيات تقدم المشورة التقنية للدول وأصحاب المصلحة الآخرين للمساعدة على بناء قدرات كل منها بغية الوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان وضمان الامتثال الكامل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ضمن أمور أخرى.

58- وتؤدي التوصيات الصادرة عقب الزيارات القطرية، إضافة إلى تفاعل الإجراءات الخاصة مع الدول وأصحاب المصلحة في متابعة تلك التوصيات، دوراً هاماً أيضاً. وتتضمن البلاغات الصادرة عن الإجراءات الخاصة مشورة مهمة للدول ولأصحاب المصلحة الآخرين. وتتناول رسائل أخرى مزيداً من قضايا حقوق الإنسان النظمية وتتضمن توصيات بشأن طرق تصميم أو تنقيح التشريعات أو السياسات أو الممارسات القائمة أو قيد الإعداد لكي تمتثل امتثالاً تاماً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. والبلاغات

(82) A/HRC/55/69/Add.1، الفرع الحادي والعشرون.

التي تمثل وسيلة لتقديم مشورة تقنية مجدية إلى الدول، تُعَدّ من الأدوات الناجحة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان. ويقدم المكلفون بولايات أيضاً النصح لمؤسسات الأعمال التجارية والشركات الدولية، بما في ذلك من خلال عملية البلاغات.

59- وتلبي الإجراءات الخاصة أيضاً الطلبات الواردة من الدول وأصحاب المصلحة الآخرين لتقديم المشورة والتوصيات بشأن سلسلة من قضايا حقوق الإنسان، مثل وضع القوانين والسياسات، وإنشاء خطط أو برامج بعينها في مجال حقوق الإنسان، أو التصدي بطرق معينة للتحديات المتعلقة بحقوق الإنسان.

60- وكما هو مبين في الإضافة لهذا التقرير[83]، يستخدم المكلفون بولايات أيضاً وسائل أخرى للعمل مع الدول وغيرها من أصحاب المصلحة من أجل إسداء المشورة بشأن قضايا حقوق الإنسان. وفي مثال على الكيفية التي تقدم بها الإجراءات الخاصة التعاون التقني، تعاون الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي مع وفد من شيلي، يضم ممثلين من مختلف السلطات الحكومية والوزارات بقيادة وزير العدل وحقوق الإنسان، في شباط/فبراير 2023. وكان الهدف من الاجتماع استكشاف فرص التعاون بين الفريق العامل وحكومة شيلي في تصميم وتطوير الخطة الوطنية لتحديد أماكن ضحايا الاختفاء القسري. وأجرى الفريق العامل أيضاً دورات تدريبية عن بعد حول الاختفاء القسري، تناولت منهجيات الفريق وأنشطته في جملة مواضيع أخرى، للعديد من المسؤولين من مختلف الوزارات والمؤسسات في مصر.

ثالثاً- اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة

61- واصلت اللجنة التنسيقية في عام 2023 تيسير التنسيق فيما بين المكلفين بولايات والتفاعل مع طائفة من أصحاب المصلحة. وعقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات مدة كل منها أسبوع واحد، اثنان في جنيف وواحد في نيويورك، وعدة اجتماعات افتراضية إضافية. وأجرت عدة محادثات افتراضية مع المكلفين بولايات ويسرت المناقشة بين المكلفين بولايات بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

62- وواصلت اللجنة التنسيقية الحوار والتفاعل مع مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم ممثلو الأمم المتحدة والدول والمجتمع المدني. وعقدت اللجنة أيضاً مناقشات مع الدول بأشكال مختلفة، بما يشمل محادثات مع الدول في نيويورك وجنيف واجتماعات مع عدة مجموعات جغرافية وسياسية من أجل مناقشة المسائل المتصلة بالإجراءات الخاصة.

63- وعُقدت اجتماعات مع رئاسة مجلس حقوق الإنسان ورئاسة اللجنة الثالثة للجمعية العامة من أجل التوعية بالمسائل المتصلة بالإجراءات الخاصة ومساهماتها في العمليات الحكومية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، تفاعلت اللجنة التنسيقية مع الفريق الاستشاري التابع لمجلس حقوق الإنسان فيما يتعلق بإجراءات اختيار المكلفين بولايات، وأرسلت عدة رسائل تتضمن آراء وإسهامات المكلفين بولايات المنتهية ولايتهم. وشاركت اللجنة في عدة مناقشات عاجلة ودورات استثنائية لمجلس حقوق الإنسان ويسّرت إصدار بيانات مشتركة[84]. وقدّم عضو في اللجنة إلى مجلس حقوق الإنسان التقريرَ السنوي للإجراءات الخاصة[85] الذي تضمن حقائق وأرقاماً بشأن الإجراءات الخاصة ومعلومات عن إنجازات نظام الإجراءات الخاصة[86].

(83) المرجع نفسه.

(84) المرجع نفسه، الفرع السابع.

(85) A/HRC/52/70.

(86) A/HRC/52/70/Add.1.

64- وشاركت اللجنة التنسيقية في "مبادرة حقوق الإنسان 75"، التي كُللت بالحدث الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نظمته مفوضية حقوق الإنسان في جنيف في كانون الأول/ديسمبر 2023. واعترافاً بدور الإجراءات الخاصة في منظومة حقوق الإنسان، شارك عدد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في هذا الحدث بصفتهم متحاورين أو منسقين. وأدلت رئيسة اللجنة ببيان خلال حلقة النقاش المعنية بمستقبل حقوق الإنسان في مجال السلام والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة تعهدات بالتبرع. ويسرت إجراء مناقشة بين المكلفين بولايات بشأن أثر الإجراءات الخاصة وكيفية إسهامها في مستقبل منظومة حقوق الإنسان خلال الاجتماع السنوي التاسع والعشرين، مستفيدةً في ذلك من الزخم الذي ولّده الاحتفال بالإعلان.

65- وترد مجموعة كاملة من القواعد والمبادئ التوجيهية التي تنظم عمل نظام الإجراءات الخاصة في مدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ودليل العمليات والمبادئ التوجيهية الإضافية التي وُضعت على مر السنين. وتؤدي اللجنة التنسيقية دوراً تيسيرياً في هذا السياق، وتعمل مع جميع أصحاب المصلحة فرادى أو جماعات. ويتيح الإجراء الاستشاري الداخلي سبيلاً أكثر اتساماً بالطابع الرسمي لتقديم الشكاوى. وجميع التفاصيل المتعلقة بكيفية استخدام الإجراء علنية ومتاحة في الموقع الشبكي لمفوضية حقوق الإنسان. وتندرج الطلبات في ثلاث فئات: (أ) الطلبات التي يقدمها المكلفون بولايات للحصول على المشورة بشأن الأنشطة المتوخاة؛ و(ب) الطلبات التي تقدمها الدول أو أصحاب المصلحة الآخرون بشأن حالات محددة؛ و(ج) الطلبات التي تسلط الضوء على قضايا عامة أو تتعلق بالسياسة العامة والتي ينبغي أن يعالجها النظام. وقد تتطلب الحالات والأسئلة الفردية رداً بسيطاً أو مشورة بشأن ما يجب عمله مستقبلاً، في حين أن الطلبات المتعلقة بمسائل عامة ذات صلة بأسلوب العمل تستلزم مزيداً من الوقت والمشاورات وقد تتطلب مناقشة وقرارات يتعين اتخاذها في الاجتماع السنوي. ويتسم الإجراء الاستشاري الداخلي بالسرية.

66- وبموجب الإجراء الاستشاري الداخلي، اتصل أصحاب المصلحة باللجنة التنسيقية لطرح أسئلة أو إثارة شواغل. وقد ساعد ذلك على توضيح أساليب العمل وتحسينها. والنتائج الرئيسية للإجراء متاحة في الموقع الشبكي. وتضمنت القضايا التي أثيرت في عام 2023 ما يلي:

(أ) البلاغات، بما في ذلك كيفية مراعاة المكلفين بولايات لردود أصحاب المصلحة، والنشرات الصحفية ذات الصلة، والإطار الدولي الذي يوجه البلاغات؛

(ب) تضارب المصالح؛

(ج) التعاون والتنسيق فيما بين الولايات، سواء فيما بين الولايات المواضيعية أو بين الولايات المواضيعية والقطرية؛

(د) الزيارات القطرية، بما في ذلك إجراءات الموافقة على الزيارة، واحترام اختصاصات الزيارات القطرية، واستقلالية المكلفين بولايات في تحديد البلدان أو الأقاليم التي ينبغي زيارتها، تمشياً مع قواعد الأمم المتحدة وأنظمتها؛

(هـ) امتيازات وحصانات المكلفين بولايات، بما في ذلك في سياق المشاركة في الإجراءات القانونية أو البرلمانية؛

(و) الاعتداءات الشخصية على المكلفين بولايات؛

(ز) استخدام المصطلحات الصحيحة للإشارة إلى الدول والأقاليم؛

(ح) استخدام النشرات الصحفية ووسائل التواصل الاجتماعي؛

(ط) تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان وإشراك المكلفين بولايات مع أصحاب المصلحة وتعاونهم معهم في هذا السياق.

67- وقد سُجّلت زيادة في استخدام الإجراء الاستشاري الداخلي من جانب العديد من أصحاب المصلحة، بمن فيهم المكلفون بولايات، في إطار الحالات المثارة. ولما كان بعض المسائل التي استُرعي انتباه اللجنة إليها خلال العام الماضي ذا طابع منهجي، اقترحت اللجنة إجراء مناقشات حول هذه المسائل (على سبيل المثال، بشأن الامتيازات والحصانات، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والتعاون والتنسيق بين المكلفين بولايات، والقانون الدولي الذي يؤطر عمل الإجراءات الخاصة) خلال الاجتماع السنوي التاسع والعشرين.

68- وواصلت اللجنة التنسيقية مبادراتها فيما يتعلق بالتحسين المستمر لأساليب عمل الإجراءات الخاصة على الرغم من التحديات المذكورة آنفاً، عن طريق العمل مع أصحاب المصلحة المعنيين، والتماس الإسهامات، وتشجيع المناقشات بشأن مسائل من قبيل الإجراءات المتصلة بإصدار بيانات مشتركة، ووسائل التواصل الاجتماعي.

69- ونفذت اللجنة التنسيقية طرائق الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالدعم الخارجي الوارد عن طريق مفوضية حقوق الإنسان ومصادر أخرى. وقد اتخذ المكلفون بولايات القرار بالإفصاح في عام 2014 من أجل ضمان الشفافية الكاملة بشأن التمويل الوارد من جميع المصادر وتجنب تضارب المصالح الحقيقي والمتصوَّر. وطلبت اللجنة من المكلفين بولايات تقديم معلومات عن الدعم الخارجي الوارد في عام 2023. ومن بين المكلفين بولاية الحاليين، البالغ عددهم 70 في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 والذين قدموا ردوداً، أشار 31 منهم إلى أنهم تلقوا دعماً خارجياً. وكان الدعم في الغالب ذا طبيعة عينية، بما يشمل تقديم المساعدة في مجال البحث والسماح للمكلفين بولايات باستخدام مرافق المؤسسات الأصلية التي يتبعون إليها، والدعم الإداري، والدعم المالي، مثل الدعم المقدم في سياق أنشطة أو بحوث بعينها. وكان الدعم المالي في معظم الحالات مقدماً من الحكومات أو المؤسسات أو الهيئات الأصلية التي يتبع إليها المكلفون بولايات[87].

رابعاً- أعمال الترهيب والانتقام

70- واصل المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة معالجة قضايا تتصل بأعمال الترهيب والانتقام في سياق عملهم وكذلك في سياق عمل منظومة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان. ونفذوا مبادئهم التوجيهية الداخلية بشأن أعمال الانتقام والترهيب. وفي عام 2023، واصل المكلفون بولايات استخدام البلاغات والبيانات العامة والنشرات الصحفية والتقارير والاجتماعات مع العديد من أصحاب المصلحة للتعبير عن بالغ قلقهم إزاء جميع هذه الأعمال. وأثيرت مسألة التخويف والانتقام، حسب الاقتضاء، مع رئيس مجلس حقوق الإنسان و/أو رئيس اللجنة الثالثة للجمعية العامة. وأجرى المكلفون بولايات مناقشة مخصصة خلال اجتماعهم السنوي ونقحوا التدابير المعززة للتصدي للأعمال الانتقامية، التي اعتمدوها في عام 2015. وأدارت المناقشةَ سورشا ماكليود، المنسقة المعنية بهذه المسألة في اللجنة التنسيقية، وهو ما أتاح إجراء تقييم للتدابير التي اتخذتها الإجراءات الخاصة والأمم المتحدة لمعالجة هذه المسألة، وتحديد الاتجاهات وإجراءات المتابعة التي قد تتخذها اللجنة. وأقر المكلفون بولايات بالاستخدام المتزايد للمنصات الإلكترونية والتكنولوجيات الجديدة لأغراض التخويف والانتقام. وشددوا أيضاً على أهمية التصدي لهذه الحالات من خلال مختلف الأدوات المتاحة لهم والإبلاغ عن الحوادث في التقرير السنوي للأمين العام.

(87) A/HRC/55/69/Add.1، الفرع 14.

71- وتضمن أحدث تقرير للأمين العام عن الجهود المبذولة للتصدي لأعمال الترهيب والانتقام ضد من يسعى إلى التعاون، أو من تعاون، مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في مجال حقوق الإنسان[88] معلومات عن المزاعم الجديدة الواردة في 10 بلاغات تتعلق بتسع دول تناولها المكلفون بولايات ومتابعة حالات تتعلق بـ 12 دولة مدرجة في تقارير سابقة على أساس العمل المستمر الذي يقوم به المكلفون بولايات. وفي عام 2023، أصدر المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة 11 بلاغاً تتعلق بـ 10 دول وجهة واحدة غير حكومية. وأبلغ المكلفون بولايات أيضاً عن حالات تخويف وانتقام في تقاريرهم المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، وفي بيانات نهاية البعثة عقب الزيارات القطرية وفي النشرات الصحفية.

خامساً- الاجتماع السنوي التاسع والعشرون للمقررين الخاصين والخبراء المستقلين ورؤساء الأفرقة العاملة

72- عُقد الاجتماع السنوي التاسع والعشرون للمقررين الخاصين والخبراء المستقلين ورؤساء الأفرقة العاملة في جنيف في الفترة من 12 إلى 16 حزيران/يونيه 2023.

73- وانعقد الاجتماع في سياق الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الثلاثين لإعلان وبرنامج عمل فيينا وركز على المسائل الاستراتيجية والموضوعية، ولا سيما أثر نظام الإجراءات الخاصة والأفكار المتعلقة بمستقبله، بما في ذلك مساهمته في مبادرة حقوق الإنسان 75 ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل، وعلى أساليب العمل.

ألف- اللجنة التنسيقية

74- قدّمت رئيسة اللجنة التنسيقية لمحة عامة عن الأنشطة المضطلع بها خلال دورة 2022-2023. وأحيط المشاركون علماً بجميع أنشطة اللجنة التنسيقية وعملها مع مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم ممثلو الأمم المتحدة والدول والمجتمع المدني. ونوقشت التحديات المطروحة والفرص المتاحة أمام نظام الإجراءات الخاصة والتدابير الاستراتيجية الممكنة وحُددت أولويات اللجنة.

75- وانتخب الاجتماع إيشا ديفان، الخبيرة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الصومال، رئيسة للجنة التنسيقية للفترة 2023-2024، وبريا غوبالان، رئيسة الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، مقررة للاجتماع. واختار الاجتماع ثلاثة أعضاء آخرين هم: سوريا ديفا، المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية؛ وريتشارد بينيت، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان، وكلوديا ماهلر، الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان. وستظل الرئيسة المنتهية ولايتها للجنة التنسيقية والمقررة الخاصة المعنية بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، تلالنغ موفوكنغ، عضواً بحكم منصبها للسنة المقبلة.

باء- القضايا المواضيعية وأساليب العمل

76- فيما يتعلق بالقضايا الاستراتيجية، ناقش المكلفون بولايات القضايا المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة والتحول الرقمي وتأثيرها المحتمل على حقوق الإنسان في ضوء الدور النشط الذي اضطلعوا به في معالجة هذه القضية في تقاريرهم وبلاغاتهم. وأحيط المكلفون بولايات علماً بعمل مفوضية حقوق

(88) A/HRC/54/61.

الإنسان مع الدول الأعضاء وشركات التكنولوجيا من أجل مراعاة جوانب حقوق الإنسان في تطوير التكنولوجيات الرقمية.

77- وفيما يتعلق بأساليب العمل، ناقش المكلفون بولايات القانون الدولي الذي يؤطر عمل الإجراءات الخاصة. وأشير إلى أن النظام أنشئ استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وأن الإجراءات الخاصة تعمل في إطار مدونة قواعد السلوك للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ودليل العمليات. وبالإضافة إلى ذلك، وضع المكلفون بولايات بشكل جماعي سلسلة من أساليب العمل. وفي حين أن كل إجراء خاص له ولايات فريدة، فإن هناك قواسم مشتركة في النُّهج المتبعة التي تشمل مجموعة من القواعد وأساليب العمل التي ينبغي استخدامها وتطبيقها باستمرار لضمان الاتساق والفعالية في أداء وظائف الإجراءات الخاصة؛ وينبغي الاتفاق بشكل جماعي على أي تغييرات في المنهجية. ويستند الإطار العام لعمل الإجراءات الخاصة إلى أهمية إعادة تأكيد القانون الدولي واحترامه.

78- وواصل المكلفون بولايات مناقشتهم بشأن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والممارسات الجيدة ذات الصلة والإرشادات الخاصة بهذه المسألة. وشُدد على أن جميع البيانات العامة التي يدلي بها المكلفون بولايات، بما في ذلك البيانات التي تُنشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي، يجب أن تتقيد بمدونة قواعد السلوك واللوائح المعمول بها المبينة في دليل العمليات. وستواصل اللجنة تنقيح الممارسات الجيدة لمناقشتها من قبل المكلفين بولايات.

79- وتناول المكلفون بولايات أيضاً مسألة الامتيازات والحصانات وكيفية تأثيرها على مشاركتهم في مختلف العمليات القانونية.

80- وتبادل المكلفون بولايات آراءهم بشأن التحديات التي يواجهونها في الاضطلاع بولاياتهم وأثرها على صحتهم العقلية. وأثيرت الصعوبات التي يواجهها المكلفون بولايات في الموازنة بين الصدمات النفسية التي يتعرضون لها في إطار أداء مهامهم، بما في ذلك نتيجة الاستماع إلى شهادات عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وإيلاء الاهتمام اللازم للرعاية الذاتية. ونوقشت أيضاً التحديات المعترضة في إدارة عبء العمل المرتبط بصفتهم خبراء مستقلين بالإضافة إلى وظائفهم اليومية وفي الاستجابة للتطلعات في هذا السياق. وقُدمت لهم معلومات عن الأعراض المنبهة ونصائح عملية بشأن كيفية رصد أثر عملهم على صحتهم العقلية وكيفية إدارة التحديات العديدة التي يواجهونها أثناء عملهم.

جيم- التشاور مع أصحاب المصلحة

81- التقى المشاركون بأصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ورئيس مجلس حقوق الإنسان، والمكاتب الميدانية لمفوضية حقوق الإنسان، والآليات الإقليمية.

82- وركزت المحادثة مع الدول والمجتمع المدني على ما يلي:

(أ) الذكرى السنوية الخامسة والسبعون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الثلاثون لإعلان وبرنامج عمل فيينا: '1' أي أثر لنظام الإجراءات الخاصة منذ إنشائه؛ و'2' كيف كانت تجارب الدول في ذلك السياق؟ و'3' كيف يمكن تحديد ملامح نظام يفضي إلى تحول حقيقي في مجال حقوق الإنسان ويدعم السنوات الـ 75 المقبلة، لا سيما وأن الأمم المتحدة قد شرعت في عمليات رئيسية لتشكيل مستقبلها، بما في ذلك العملية المؤدية إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، وما ينبغي أن تكون عليه مساهمة الإجراءات الخاصة في هذا السياق؛

(ب) التحديات الراهنة التي تواجه نظام حقوق الإنسان، وكيف يمكن لنظام حقوق الإنسان أن يساهم في التصدي لها؛

(ج) التعاون بين الدول والإجراءات الخاصة: سعى نظام الإجراءات الخاصة إلى التحسين المستمر لأساليب عمله وحواره مع الدول، وسيتقاسم أحدث المعلومات في هذا السياق؛ وما هي التدابير التي اتخذتها الدول أو ستنظر في اتخاذها لتعزيز هذا التعاون، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي؟ وما هي الممارسات الجيدة والتحديات المطروحة في هذا الصدد؟